كمرو او لا الله كقوله لامراة التي اتزوج طالق ثلثا فانه يجعل
الشرط دلالة لوقوع الوصف نكرة ولو وقع في العين لما صح
دلالة وفي الشرط بجميع الوجوه والرابع العلامة وهو ما يعرف
الوجود من غيره ان يتعلق به وجوب ولا وجود كالاحصان حتى لا
يضمن شهوده اذا رجعوا بحال **فصل** في بيان الاهلية العقل
معتبر لاثبات الاهلية وانه خلق سنفاونا وقالت الاسمرية لاغية
للعقل اصلا دون السمع واذا جاء السمع قلبه العبقة دون العقل
وقالت المعتزلة انه علة موجبة لما استحسنه فحرمه لما استقبحه فوق
العلل الشرعية فلم يثبتوا بدليل الشرع ما لم يدركه العقول وقالوا
لا عذر لمن عقل في الوقف عن الطلب وترك الايمان والصبي
العاقل مخاطب بالايمان ومن لم يبلغه الدعوة اذا لم يعتقد ايمانا
ولا كفرا كان من اهل النار ونحن نقول في الذي لم يبلغه الدعوة
انه غير مكلف بمجرد العقل واذا لم يعتقد ايمانا ولا كفرا كان معذورا
وان ايمانه انما يتم بالفطرة والملة لدرك العواقب لم يكن معذورا
وان لم يبلغه الدعوة وعند الاسمرية ان معتقد الاعتقاد حتى يملك

حتى ملك او اعتقد الشرك وبلغه الدعوة كان معذورا ولا يصح
ايمان الصبي العاقل عندهم وعندنا يصح وان لم يكن مكلفا والاهلية نوعان
اهلية وجوب وهو بناء على قيام الذمة والادمي يولد وله ذمة صالحة
للوجوب غير ان الوجوب غير مقصود بنفسه فجاز ان يبطل لعدم حكمه مما
كان من حقوق العباد من الغرم والعرض ونفقة الزوجات لزمه وما
كان عقوبة او جزاء وحقوق الله يجب حتى صح القول بحكمه كالعشر والخراج
ويبطل القول بحكمه لا يجب كالعبادات الخالصة والعقوبات واهلية
اداء وهي نوعان قاصرة تبنى على القدرة القاصرة من العقل القاصرة
والبدن الناقص كالصبي العاقل والمعتوه البالغ وتبنى عليه صحة الاداء
وكاملة تبنى على القدرة الكاملة من العقل الكامل والبدن الكامل وهو
وتبنى وجوب الاداء ورفوجه للخطاب والاحكام ستقسمه ثم ان الفرع
ان كان حقا لا يحتمل نيابة كالايمان وجب القول بصحته من الصبي
بلا فرق عنده وان كان فيما يحتمل نيابة كالكفر لا يجعل بفعل
وما هو من الامر بن كالصلاة ونحوها لا يصح الاداء من غير عهدة وما
كان من غير حقوق الشرع ان كان نفعا محضا كقبول الهبة يصح منه

Copyright © King Saud University